

تجارب دولية في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة

علي أبو بكر نور الدين
جامعة سبها
سالمة محمد أبو قرين
جامعة مصراته

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى عرض مجموعة من التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة، وأوجه الاستفادة من نتائجها في وضع إستراتيجية شاملة لتنمية و تطوير هذا النوع من المشروعات في ليبيا، ولتحقيق ذلك تم عرض تجارب سبع دول لها خبرة طويلة في هذا المجال، وتم تقسيمها إلى مجموعتين:

الأولى: تضم ثلاث دول متقدمة، وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، وألمانيا. المجموعة الثانية: تضم أربع دول، ثلاث منها دول نامية، وهي: مصر، السعودية، الجزائر، ودولة واحدة متحولة، وهي كوريا الجنوبية.

وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود تشابه كبير بين تلك الدول فيما يتعلق بالدوافع وراء الاهتمام بالمشروعات الصغرى والمتوسطة، والمعايير المستخدمة في تعريفها، والخطط والسياسات المتبعة من قبل تلك الدول؛ للاهتمام بتنمية المشروعات الصغرى والمتوسطة وتطويرها، التنمية والتطوير المتمثلان في وضع إطار قانوني وتشريعي خاص بها، وإنشاء هيئات ومؤسسات حكومية للإشراف عليها وتقديم الدعم لها، وتوفير التمويل اللازم عن طريق إنشاء مؤسسات تمويل و ضمان مخاطر تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة، كذلك تقديم الدعم والاستشارات في مجال دراسات الجدوى، والمسائل الفنية والإدارية، والتسويقية، والتدريب.

1- مقدمة

يعتمد التخطيط السليم على تقييم الخطط والسياسات السابقة؛ لمعرفة نقاط القوة والاستفادة منها، ونقاط الضعف لتجنبها، والبدء في التفكير من حيث انتهى الآخرون؛ للاستفادة من أخطاء تجاربهم ونجاحاتها.

هذه القاعدة العامة في مجال التخطيط تنطبق على التخطيط في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة (Small and Medium-sized Enterprise (SME) Development) ، الذي بدوره يتطلب تقييم الخطط السابقة، أو تجارب الآخرين في حالة عدم وجود أي خطط أو تجارب سابقة في هذا المجال.

هذا وتدل كثرة التجارب الدولية في مجال تنمية المشروعات الصغرى والمتوسطة وتطويرها على أهمية الدور الكبير الذي تلعبه تلك المشروعات في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأية دولة؛ فالمشروعات الصغرى والمتوسطة من الناحية الاقتصادية تشكل ما نسبته (90% - 95%) تقريبا من

إجمالي عدد العدد المشاريع في العالم، مع العلم بأن هذه النسبة تختلف من دولة إلى أخرى، وذلك حسب المعايير المستخدمة في تصنيف المشروعات الصغرى والمتوسطة فيها (الصوص، 2010)، (الأسرج، 2010)، (غياط و بوقموم، 2008)، كما توظف هذه المشروعات من (50% - 60%) من القوى العاملة في العالم (المحروق و مقابلة، 2006)، وتساهم فيما نسبته (46%) من الناتج المحلي العالمي (الأسرج، 2010)، كما بلغت نسبة مساهمتها في الناتج الصناعي العالمي (40%) (الحسيني، 2006). في الدول المتقدمة وحدها تشكل المشروعات الصغرى والمتوسطة أكثر من ثلثي عدد الشركات، كما تساهم بما نسبته (50%) من الناتج المحلي الإجمالي، وتمثل العمود الفقري للقطاع الخاص والاقتصاد الاجتماعي الذي يلعب الدور الرئيسي في عملية التنمية (Poutziouris, 2009).

أما فيما يتعلق بالدور الذي تلعبه المشروعات الصغرى والمتوسطة في الدول النامية فهو دور مهم لا يقل عن نظيراتها في الدول المتقدمة، ففي الصين تشكل المشروعات الصغرى والمتوسطة ما نسبته (99%) من إجمالي عدد الشركات، وتشارك بنسبة (60%) من الإنتاج الصناعي، ويعمل فيها ما يقارب (75%) من القوى العاملة.

وفي دولة الإمارات العربية المتحدة تشكل تلك المشروعات ما نسبته (94.3%) من المشاريع الاقتصادية في الدولة، وتوظف نحو (62%) من القوى العاملة، وتساهم بحوالي (75%) من الناتج المحلي الإجمالي (الأسرج، 2010)، (الصوص، 2010) (عنية، 2013).

وفي (مصر) تمثل تلك المشروعات (90%) من إجمالي المشروعات، وتوظف (33%) من القوى العاملة، وتبلغ نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي (40%) (دوابة، 2006). كما تبلغ نسبة المشروعات الصغرى والمتوسطة نسبة (85%) و(72%) من إجمالي المنشآت الاقتصادية في (ماليزيا) و(السعودية) على التوالي (الكبيسي، 2006).

وفي (الجزائر) يبلغ عدد المشروعات الصغرى والمتوسطة (160000) مشروع، وتساهم بنسبة (53.16%) من الناتج المحلي الإجمالي، وتوظف (800000) عامل (ارميص، 2006).

في (كينيا) توظف المشروعات الصغرى والمتوسطة ضعف عدد العاملة في المشروعات الكبيرة، وتساهم بنسبة (40%) من الناتج المحلي الإجمالي (Nichter & Goldmark, 2009).

وفي (تونس) تمثل تلك المشروعات (93%) من إجمالي عدد الوحدات الاقتصادية، وتبلغ نسبة عدد العاملين فيها (25%)، وكما تبلغ نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي (30%) (سوق الأوراق المالية الليبي، بلا).

يوضح جدول رقم (1) الأهمية الاقتصادية للمشروعات الصغرى والمتوسطة من حيث نسبتها إلى إجمالي عدد المنشآت، وحصتها في توفير فرص العمل، ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي لعينة من الدول، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (1) يوضح الأهمية الاقتصادية للمشروعات الصغرى والمتوسطة (SME) لعينة من الدول

الدولة	نسبة SME	نسبة العمالة في SME	مساهمة SME الناتج المحلي الإجمالي
أستراليا	%85	%45	%33
الإمارات العربية	%94.30	%62	%75
الجزائر	-	-	%53.16
السعودية	%85	%27	%33
الصين	-	%75	%60
الولايات المتحدة	%96	%60	%50
اليابان	%95	%84	-
ألمانيا	%96	%77	%48
بريطانيا	%99.9	%59.40	%30
تونس	%93	%25	%30
كوريا الجنوبية	%99.9	%88.40	-
ماليزيا	%72	-	-
مصر	%90	%33	%40

بالإضافة إلى ما تشكله تلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة من نسبة عالية إلى إجمالي عدد المشاريع على مستوى الأقتصاد الكلي وتوفيرها لفرص عمل للحد من مشكلة البطالة والظواهر الاجتماعية السلبية المصاحبة لها، ومساهمتها الكبيرة في الناتج المحلي الإجمالي - فهي تتميز بعدد من الخصائص والتي تميزها عن المشروعات الكبيرة، ومن أهمها:

- تعتبر صناعات مغذية تعمل على زيادة نسبة المكون المحلي لبعض منتجات المشاريع الصناعية الكبيرة، أو حتى مع المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة.
- تعتمد بنسبة كبيرة على المواد الخام المحلية، وانخفاض تكاليفها الاستثمارية مقارنة بالمشاريع الكبيرة.
- تسد حاجة السوق المحلي من مكونات و سلع وسيطة بدلا من استيرادها؛ مما يؤدي إلى توفير العملة الصعبة، وبالتالي إحداث توازن في الميزان التجاري.
- تعمل على تشجيع المبادرة والإبداع والاختراع، واستخدام التكنولوجيا الحديثة.
- لها تأثير مباشر على التنمية الريفية، ورفع مستوى المعيشة في الريف وتحويله إلى منطقة إنتاجية.

• تتميز بالمرونة في مواجهة التحديات والأزمات الاقتصادية وغيرها من الأزمات الأخرى عن طريق سرعة إعادة هيكلتها بما تقتضي الظروف المحيطة بها (الحسيني، 2006) (Lin, 1998).

كما أن الاهتمام بموضوع تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة من قبل الأكاديميين وصناع القرار ليس راجعا فقط إلى أهميتها الاقتصادية؛ بل إلى المشاكل والصعوبات التي تواجه وتعرض طريقها في المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، والمتمثلة في: المشاكل القانونية، أي عدم وجود قانون ينظمها، والمشاكل الفنية والإدارية والتسويقية التمويلية، وعدم توفر الضمانات الكافية، ومشاكل التدريب.

في ليبيا، والتي بدأت منذ وقت ليس ببعيد بالاهتمام بالمشروعات الصغرى والمتوسطة وذلك من خلال تبني مجموعة من السياسات، بلغت نسبة البطالة فيها في سنة (2001) (30%)، وهي نسبة مرتفعة بالمقارنة بالدول العربية الأخرى، ففي السنة نفسها بلغت نسبة البطالة في مصر (8%)، وفي سوريا (15%)، وفي تونس (16.6%)، وفي الأردن (15%، 18%)، وفي المغرب (19%) . (عنبه، 2013).

أما من حيث ما تشكله المشروعات الصغرى والمتوسطة من نسبة إلى إجمالي عدد المشروعات الصناعية في ليبيا طبقا إلى إحصائيات المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين لسنة (1998) فهي أقل نسبة بالمقارنة بالدول العربية الأخرى؛ حيث بلغت (29.3%)، بالنسبة لعدد العاملين في المشروعات الصغرى والمتوسطة تأتي ليبيا في المرتبة الثالثة ما قبل الأخيرة وهي (40.3%)، و فيما يتعلق بمساهمة تلك المشروعات في الصادرات الصناعية التحويلية يأتي ترتيب ليبيا في المنتصف بنسبة (35%) (مخمير وعبدالحميد، 2010).

يوضح جدول رقم (2) نسبة المشروعات الصغرى والمتوسطة الصناعية إلى إجمالي عدد المشروعات الصناعية، نسبة العاملين فيها، ومساهمتها في الصادرات الصناعية مقارنة بالدول العربية الأخرى. وتظهر المؤشرات السابقة مدى ضعف أداء المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا بالمقارنة مع الدول الأخرى، وللنهوض بتلك المشروعات يستلزم الأمر دراسة وتقييم تجارب الدول الأخرى؛ بهدف الاستفادة من الخطط والسياسات والإستراتيجيات التي اتبعتها لتنمية وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة، والذي يعتبر هدف هذه الدراسة.

جدول رقم (2) يوضح وضع المشروعات الصغرى و المتوسطة الصناعية (SME) في ليبيا بالمقارنة بالدول العربية الأخرى

الدولة	نسبة SME	نسبة العمالة في SME	مساهمة SME في الصادرات الصناعية
الأردن	%77.8	%60.2	%68.1
الإمارات	%55.9	%23.8	-
البحرين	%81.2	%72.5	%9.2
الجزائر	%55.6	-	-
السعودية	%67	%38.4	%5.2
العراق	%67	%52.4	-
الكويت	%80.5	%62	%12.2
المغرب	%80.6	%74.3	%74.1
اليمن	%70.6	%63.9	-
تونس	%76.6	%71.1	%77.3
سوريا	%76.4	%61.3	%75.8
عمان	%44.6	%58.1	21.9
فلسطين	%48.5	%56.4	-
قطر	%88.8	%60.6	%39.8
لبنان	%78.5	%66.9	-
ليبيا	%29.3	%40.3	%35
مصر	%71.6	%54.4	%54.7

من خلال العرض السابق يتضح مدى الدور الكبير الذي تقوم به المشروعات الصغرى والمتوسطة في دعم عملية التنمية الاقتصادية، سواء في الدول المتقدمة أو النامية، والذي دفع الكثير من الدول - وخصوصا الدول التي ما زالت في المراحل الأولى من الاهتمام بتلك المشاريع ومنها ليبيا- بطرح التساؤل التالي، والذي يعتبر التساؤل الأول لهذه الدراسة، وهو:

ما هي الخطط و السياسات التي تبنتها تلك الدول لدعم وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة؟
أما عن السؤال الثاني لهذا الدراسة فهو: هل هناك اختلاف بين الدول من حيث الخطط والسياسات التي تبنتها في دعم وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة؟

ويتمثل هدف هذه الدراسة في معرفة السياسات الأساسية التي اعتمدت عليها الدول الأخرى في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة، والقواسم المشتركة فيما بينها، واستخلاص

الأساليب والآليات التي أثبتت فعاليتها وتخدم الواقع الليبي، بمعنى آخر تعميم الاستفادة من تجارب الدول الأخرى الرائدة في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة. ويسعى هذا البحث إلى اختبار الفرضية التالية:

يوجد تشابه في السياسات التي تتبناها الدول في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة. ونظراً لكون الدراسة تهدف إلى عرض تجارب الدول الأخرى؛ وذلك لمعرفة الأسس التي اعتمدت عليها تجارب تلك الدول والقواسم المشتركة فيما بينها، فإن المنهج العلمي الذي يخدم هذا النوع من الدراسات التي تدرس ظاهرة معينة (المشروعات الصغرى والمتوسطة في هذه الدراسة) هو (المنهج الوصفي المقارن)؛ حيث يسمح هذا النوع من المناهج البحثية بوصف الواقع كما هو، وبيان أهم خصائصه، وإجراء المقارنات، وذلك عن طريق جمع البيانات من هذا الواقع (الدرويش، غنية، و شلابي، 2005)، (التير، 1995).

تتكون عينة الدول التي سيتم عرض تجاربها في هذه الدراسة من سبعة (7) دول، ثلاث (3) تجارب منها لدول متقدمة، وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، وألمانيا، والمعيار الذي على أساسه تم اختيار هذه الدول هو كبر حجم اقتصادياتها، والمقاس عن طريق الناتج المحلي الإجمالي؛ فالدول الثلاثة سابقة الذكر تعتبر الأولى من حيث حجم الاقتصاد بالنسبة للدول المتقدمة طبقاً لتصنيف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، كما أنها تعتبر دولا رائدة في مجال التخطيط الاقتصادي، وتجاربيها يمكن الاحتذاء بها.

أما الدول الأربعة الباقية فثلاث منها دول نامية، وهي: الجزائر، والسعودية، ومصر، والسبب وراء اختيار تلك الدول هو التشابه الكبير بين ظروف تلك الدول وظروف ليبيا، ف(الجزائر) و(السعودية) تعتبران دولا نامية، واقتصاد كل منهما يعتبر اقتصاداً أحادياً يعتمد على سلعة واحدة أساسية وهي النفط، بالإضافة إلى قيام كل منهما بمجموعة من الخطط والإجراءات التي تهدف إلى الإصلاح الاقتصادي، منها: القيام بعملية الخصخصة، وتنمية المشروعات الصغرى والمتوسطة وتطويرها، والسعي للانضمام إلى منظمة التجارة الدولية.

أما السبب وراء اختيار (مصر) فهو التشابه الكبير في المراحل السياسية والاقتصادية التي مرت بها كل من ليبيا ومصر، فمن الناحية السياسية مرت الدولتان بعدة مراحل وهي: الحقبة الاستعمارية، ونظام الحكم الملكي، ومرحلة الحكم العسكري، وأخيراً مرحلة التحول نحو الديمقراطية، أما المراحل الاقتصادية للدولتين والمتزامنة بطبيعة الحال مع المراحل السياسية فكانت الاعتماد بشكل أساسي على القطاع الخاص، ثم تلتها مرحلة التأميم وسيطرة القطاع العام، وبعدها مرحلة التوجه نحو اقتصاد السوق، وفتح المجال أمام القطاع الخاص وما رافقها من عمليات خصخصة القطاع العام.

والدولة السابعة التي تم اختيارها ضمن عينة الدراسة فهي (كوريا الجنوبية) التي تغير تصنيفها من دولة نامية إلى متقدمة، والسبب وراء اختيارها هو معرفة السياسات والخطط التي تبنتها في مجال تنمية

وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة، وساعدتها في تغيير تصنيفها من دول نامية إلى دولة متقدمة اقتصادياً.

2- تجارب الدول المتقدمة في مجال تنمية و تطوير المشروعات الصغرى و المتوسطة

خلال عرض التجارب الدولية في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة سواء في الدول المتقدمة أو النامية سيتم التركيز على الدوافع وراء الاهتمام بدعم وتنمية تلك المشروعات، والأسس أو المعايير التي تستخدم من قبل تلك الدول في تصنيفها للمشروعات الصغرى والمتوسطة (تعريف المشروعات الصغرى والمتوسطة)، الخطط والأساليب والبرامج التي تم تبنيها من أجل دعم وتطوير تلك المشاريع، بالإضافة إلى تقييم نتائجها وذلك على النحو التالي:

2-1 التجربة الأمريكية:

2-1-1 الدوافع:

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من الدول الأولى التي أولت اهتماماً بالمشروعات الصغرى والمتوسطة، وهذا الاهتمام ناتج عن الظروف التي مر بها الاقتصاد الأمريكي خلال فترة الثلاثينيات، وهي فترة الكساد العظيم، وفترة السبعينيات على أثر الصدمة النفطية وما ترتب عليها من انتشار للبطالة بين الشباب، وإفلاس العديد من الشركات الكبرى، وللتغلب على آثار تلك الظروف انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من السياسات الهادفة إلى إشراك المؤسسات الصغرى والمتوسطة في دعم الاقتصاد الأمريكي.

2-1-2 التعريف:

في الولايات المتحدة الأمريكية يعرف المشروع الصغير بأنه: المشروع الذي يمول رأس ماله ويدار من قبل شخص واحد أو أشخاص معدودين (أي مالك المشروع هو المدير)، ولا يتجاوز رأس ماله (9 ملايين دولار أمريكي، ولا يزيد عدد العاملين فيه عن (250) عامل، ويعمل في منطقة محلية واحدة (ارميس، 2006).

2-1-3 الخطط والسياسات:

من ضمن الخطط والسياسات التي انتهجتها الولايات المتحدة من أجل دعم المشروعات الصغرى والمتوسطة (الصوص، 2010)، (عبدالخالق، 2006) (المحروق و مقابلة، 2006):

- إنشاء مؤسسة إدارة المشروعات الصغرى (SBM) (Small Business Administration) التي تم إنشاؤها عام (1953م)، وتهدف إلى المساعدة في إنشاء مشاريع صغرى ناجحة، وذلك عن طريق تقديم الاستشارات الفنية والمساعدات المالية، فالمساعدات المالية تنقسم إلى نوعين: مساعدات مالية مباشرة عن طريق تقديم قروض من قبل مؤسسة المشروعات الصغرى، ومساعدات مالية غير مباشرة عن طريق مؤسسات مالية أخرى.

- تأسيس برنامج تابع لوزارة التجارة الأمريكية يهدف إلى دعم وتشجيع المشروعات الصغرى في مجال التجارة الإلكترونية .
 - إنشاء الجمعية الوطنية لحاضنات الأعمال.
 - مشاركة قطاع التعليم في عملية تدريب وإقامة ندوات وحلقات نقاش لأصحاب المشروعات الصغرى والمتوسطة.
 - منح المشروعات الصغرى والمتوسطة إعفاء ضريبي يصل إلى نسبة (20%) .
- 2-1-4 تقييم التجربة الأمريكية:

من خلال عرض التجربة الأمريكية في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة يتضح بأن السياسة التي تم اتباعها من قبل الحكومة الأمريكية في هذا المجال تركز على العناصر التالية:

- 1- تحديد واضح ودقيق للمشروعات الصغرى والمتوسطة.
- 2- إنشاء عدة أجهزة وبرامج لإنشاء وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة، وهي مؤسسة إدارة المشروعات الصغرى، وبرنامج المشروعات الصغرى التابع لوزارة التجارة، وجمعية حاضنات الأعمال، ومؤسسة ضمان مخاطر ائتمان المشروعات الصغرى.
- 3- إشراك جميع شرائح المجتمع في برنامج الاستثمار وإدارة المشروعات الصغرى والمتوسطة.
- 4- تقديم كافة أنواع الدعم من إقراض وتقديم الخدمات الاستشارية والتسويقية، ومساعدتها على إبرام العقود وصفقات مع الأجهزة والجهات الحكومية، ومنحها إعفاءات ضريبية.
- 5- التركيز على تنمية الموارد البشرية عن طريق إقامة دورات تدريبية لأصحاب المشروعات القائمة والمتوقع إقامتها، وذلك بالتنسيق مع الجامعات والمعاهد ومراكز التدريب.

من النتائج التي حققتها التجربة الأمريكية في مجال دعم وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة: مساهمة تلك المشروعات في خلق ما نسبته (60%) إلى (80%) من فرص العمل سنويا، أي أنه من بين كل اثنين من العاملين في قطاع الأعمال الخاص يوجد واحد يعمل أو يدير مشروعا صغيرا.

منذ عام (1989م) خلقت المشروعات الصغرى (93.5%) من فرص العمل الجديدة، أي (21.9) مليون فرصة من سنة (1989) إلى (2008)، أي بمعدل (4000) فرصة عمل يوميا، نسبة الأجور والمرتببات المدفوعة من قبل تلك المشاريع تشكل (44.3%) من إجمالي مرتببات القطاع الخاص، ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي (50%)، ونسبة مساهمتها في مبيعات قطاع التجزئة (52.6%)، ومبيعات قطاع الجملة (46.8%)، ومبيعات القطاع الإنتاجي (24.8%)، وتصدر ما قيمته (375) بليون دولار سنويا، كذلك عدد براءات الاختراع الخاصة بالمشروعات الصغرى تزيد بمعدل (13) مرة مقارنة بالشركات الكبرى، أما متوسط الإيرادات السنوية فقد بلغ (3.6) مليون دولار سنويا، ومتوسط معدل الاستثمارية في مزاولة النشاط (12) سنة، أيضا بلغت نسبة مبيعاتها عن طريق التجارة الإلكترونية (22.6%).

وبالرغم من النتائج الإيجابية التي حققتها التجربة الأمريكية في مجال دعم وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة؛ إلا أنه لا زالت هناك بعض التحديات التي تواجه تلك المشروعات، وخصوصاً بعد الأزمة المالية في (2008)، والمتمثلة في حالة عدم التأكد السائد بين أصحاب المشروعات الصغرى والمتوسطة بشأن مستقبل الاقتصاد الأمريكي، وتأثيرها السلبي على كل من معدلات النمو واستمرارية تلك المشروعات.

ومن التحديات التي تواجه تلك المشاريع أن (55%) من تلك المشروعات تواجه صعوبة في الحصول على الائتمان، حيث أن (75%) من المصارف الأمريكية شددت معايير منح الائتمان للمشروعات الصغرى والمتوسطة.

وكذلك فإن من التحديات اعتماد تلك المشروعات على التمويل قصير الأجل ومصادر التمويل الذاتية في تمويل نشاطها، وانخفاض حجم التمويل المقدم من (Small Business Administration)، بالإضافة إلى أن (46%) من تلك المشروعات لم تحصل على أي قروض مصرفية.

ومن التحديات الأخرى التي تواجه المشروعات الصغرى والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية هي ارتفاع تكاليف الطاقة والتأمين الصحي (National Small Business Association, 2009) (Entrepreneur, 2013).

2-2 التجربة اليابانية:

2-2-1 الدوافع:

تعتبر اليابان واحدة من الدول المتقدمة التي وضعت خططا وسياسات إستراتيجية تهدف إلى تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة، كما أن النمو الاقتصادي الذي حدث في اليابان كان له الأثر الأكبر على تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة فيها، حيث دفع هذا النمو الاقتصادي المتسارع هناك بأن أوكلت الشركات كبيرة الحجم للشركات الصغرى والمتوسطة صناعة جزء كبير من المنتجات التي تحتاجها، الأمر الذي أدى إلى توفير فرص عمل للمشاريع الصغرى والمتوسطة.

2-2-2 التعريف:

في اليابان يتم تعريف المشروعات الصغرى على أساس معيارين، هما: رأس المال، وعدد العاملين، ففي القطاع الإنتاجي يعتبر المشروع صغيراً إذا كان رأس ماله (300) مليون أو أقل، وعدد العاملين به (300) عامل أو أقل، وفي قطاع تجارة الجملة إذا كان رأس ماله (100) مليون أو أقل، وعدد العاملين فيه (100) عامل أو أقل، أما في قطاع تجارة التجزئة يعتبر المشروع صغيراً إذا كان رأس ماله (50) مليون أو أقل، وعدد العاملين لا يتجاوز (50) عاملاً، وفي القطاع الخدمي يعتبر المشروع صغيراً إذا كان رأس ماله لا يتعدى (50) مليوناً، والعاملين فيه لا يتجاوزون (100) عامل (Economist Intelligence Unit, 2010).

2-2-3 الخطط والسياسات:

ترتكز السياسة اليابانية في مجال دعم وتنمية المشروعات الصغرى والمتوسطة على الركائز التالية (الكبيسي، 2006)، (الصوص، 2010):

- في عام (1984م) تم إنشاء مكتب للمشروعات الصغرى والمتوسطة تابع لوزارة التجارة الخارجية والصناعة، ويضم مجموعة من الخبراء في المجالات التقنية والإدارية، ويهدف إلى تقديم المساعدات الحكومية المجانية؛ لحصر المشاكل والمعوقات التي تواجه المشروعات الصغرى والمتوسطة، وإيجاد الحلول المناسبة لها، كما يهدف المكتب إلى تعريف أصحاب المشروعات الصغرى والمتوسطة بآخر التطورات في أساليب الإنتاج وطرقه، وذلك من خلال عقد ندوات وإقامة دورات تدريبية لهم.

- في عام (1999) تم إنشاء الهيئة اليابانية للمشاريع الصغرى والمتوسطة؛ لتنفيذ سياسات الدولة الخاصة بدعم وتنمية تلك المشروعات.

2-2-4 تقييم التجربة اليابانية:

من الملاحظ على التجربة اليابانية في مجال دعم وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة هو تشابهها إلى حد كبير مع التجربة الأمريكية من حيث توفير التمويل، والتركيز على عنصر التدريب، وتوفير الدعم في مجال التسويق، وإعطائها حصة من المشتريات والعقود الحكومية، والحصول على إعفاء ضريبي، وتوفير ضمان ضد مخاطر عدم سداد القروض.

ومن النتائج التي حققتها التجربة اليابانية في مجال دعم وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة هي: بلغت نسبة تلك المشروعات إلى إجمالي عدد الشركات (99.7%)، كما بلغت نسبة العاملين بها (70.2%)، ونسبة مساهمتها في قيمة الصادرات (51.1%)، بينما نسبة القيمة المضافة الناتجة عن تلك المشروعات بلغت (53.8%).

بالرغم من المساهمة الإيجابية للمشروعات الصغرى والمتوسطة اليابانية إلا أنها أدت إلى انخفاض مؤشر تأسيس المشروعات الجديدة إلى (3.1%) خلال الفترة ما بين (1999-2001)، بعد أن كان (5.9%) خلال الفترة ما بين (1975-1978)، وارتقاع مؤشر إغلاق المشروعات القائمة إلى (4.5%) خلال الفترة (1999-2001)، بعد أن كان (3.8%) خلال الفترة (1975-1978)، يدلان على مواجهة تلك المشروعات بعض المشاكل والمعوقات التي تؤثر سلباً على أدائها ودورها في دعم الاقتصاد الياباني. (Small and Medium sized enterprises Agency، 2013).

2-3 التجربة الألمانية:

2-3-1 الدوافع:

بدأ الاهتمام بالمشروعات الصغرى والمتوسطة في ألمانيا كنتيجة طبيعية لازمة في الثمانينيات، وحالة الكساد الاقتصادي، وانهايار الكثير من المؤسسات الصناعية الكبرى (مخمير و عبدالحليم، 2010).

2-3-2 التعريف:

في ألمانيا يستخدم تعريف المفوضية الأوروبية لتحديد المشروعات الصغرى والمتوسطة، فالمشروع المتناهي في الصغر يوظف أقل من (10) عاملين، ومبيعاته السنوية أقل من (2) مليون يورو، ولا يتجاوز مجموع أصوله (2) مليون يورو، أما المشروع الصغير يقل عدد العاملين به عن (50) عاملاً، ومبيعاته السنوية لا تتعدى (10) ملايين يورو، ولا يتجاوز مجموع أصوله (10) ملايين يورو، وبالنسبة للمشروع المتوسط فعدد العاملين فيه يقل عن (250) عاملاً، وحجم مبيعاته لا تتجاوز (50) مليون يورو، ومجموع أصوله أقل من (43) مليون يورو (European Commission, 2012).

2-3-3 الخطط والسياسات:

من أهم الخطوات التي اتخذتها ألمانيا في إطار دعم وتشجيع المشروعات الصغرى والمتوسطة ما يلي (الكبيسي، 2006):

- اتباع إستراتيجية مشتركة فيما يخص باتخاذ القرارات المتعلقة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة والإدارة الجماعية لها، ويشترك في وضع الهياكل المشتركة لاتخاذ القرارات كل من: أصحاب المنشآت، والعاملين بها، والحكومة، وتهدف هذه الخطوة إلى مساعدة المنشآت الصغرى والمتوسطة على القيام ببرامج وخطط تفوق إمكانياتها الإدارية والمالية، مثل: برامج التدريب، وتطوير أساليب الإنتاج، واستخدام التكنولوجيا الحديثة، والاستغلال الأمثل للموارد، وضمان استمرارية العمالة، وإجراءات الصحة والسلامة المتبعة في العمل، والمرونة في الأجور وساعات العمل.

- اتباع إستراتيجية التجمعات أو المناطق الصناعية، حيث يتم إنتاج مكونات السلعة الواحدة في منطقة صناعية واحدة، بأن يتم توزيع تلك المكونات والخدمات الصناعية اللازمة لها بين المشروعات الصغرى الموجودة في المنطقة الصناعية.

- إنشاء مؤسسة حكومية تتولى التنظيم والإشراف على المشروعات الصغرى والمتوسطة، وتقدم لها الدعم اللازم.

- إنشاء اتحاد مصارف الادخار الألماني، والمتخصص في منح الائتمان للمشروعات الصغرى والمتوسطة.

- اتباع إستراتيجية التعاون مع الجامعات والمراكز البحثية في مجال تبني الأفكار لإقامة المشاريع الجديدة، في مجالات التجديد والابتكار.

- تشجيع صادرات المنشآت الصغرى والمتوسطة ودعمها.

3-2-4 تقييم التجربة الألمانية:

من النتائج التي حققتها التجربة الألمانية: ارتفاع نسبة عدد المشروعات الصغرى والمتوسطة إلى إجمالي عدد الشركات، وارتفاع عدد العاملين فيها، والقيمة المضافة الناتجة عنها بالمقارنة بالدول الأوروبية الأخرى، ويرجع السبب في ذلك إلى تركيز المشروعات الصغرى في ألمانيا على استخدام التكنولوجيا الحديثة، والتدريب، وزيادة حجم الاستثمار (European Commission, 2012).

3- تجارب الدول النامية في مجال تنمية المشروعات الصغرى والمتوسطة وتطويرها:

في هذا الجزء سيتم عرض تجارب لمجموعة من الدول النامية في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة، وذلك من حيث: الدوافع، والتعريف، الخطط والأساليب والبرامج التي تبنتها تلك الدول؛ من أجل دعم وتطوير تلك المشاريع، وتقييم نتائج تلك التجارب، وذلك على النحو التالي:

3-1 التجربة المصرية:

3-1-1 الدوافع:

تعتبر مصر من الدول النامية التي تبنت مجموعة من السياسات؛ لدعم وتشجيع المشروعات الصغرى والمتوسطة؛ وذلك من أجل تعظيم دورها في تنويع وتوسيع تشكيلة المنتجات والخدمات في الهيكل الاقتصادي المصري، وتنمية المدخرات المحلية، وإحداث التراكم الرأسمالي، وتعظيم استخدام الخامات المحلية، وكذلك للمساهمة في تحقيق سياسة إحلال الواردات وتنمية الصادرات، والمساهمة في توفير فرص العمل، وحل مشكلة البطالة، وتحقيق التنمية المكانية، واستخدام التكنولوجيا المحلية، وتوفير الصناعات الداعمة لأنشطة المشروعات الكبرى (الاسرج، 2006).

3-1-2 التعريف:

في مصر يتم استخدام معيار عدد العاملين وقيمة الأصول الثابتة لتعريف المشروعات متناهية الصغر، والصغرى، والمتوسطة، فالمشروع متناهي الصغر يتراوح عدد العاملين فيه من (1) إلى (4) عمال، وقيمة أصوله الثابتة أقل (25) ألف جنيه مصري، أما المشروع الصغير فيعمل فيه من (5) إلى (49) عاملاً، وقيمة أصوله الثابتة ما بين (25) و(100) ألف جنيه مصري، والمشروع المتوسط عدد العاملين فيه يتراوح ما بين (50) إلى (99) عاملاً، وقيمة أصوله الثابتة ما بين (100) ألف جنيه إلى (2) مليون جنيه (البندي، بدون).

3-1-3 الخطط والسياسات:

من الخطط والسياسات التي تم تبنيها في مصر لدعم وتحفيز دور المشروعات الصغرى والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية ما يلي (عبدالخالق، 2006) (الاسرج، 2006) (البندي، بدون) (الكبيسي، 2006) (المحروق و مقابلة، 2006) (الحسيني، 2006) (عنه، 2013) (مخمير و عبدالحميد، 2010):

- في عام (1947) تم إنشاء (بنك التنمية الصناعية)، والذي أنشأ إدارة متخصصة للمشاريع الصناعية الصغرى والحرفيين؛ بهدف النهوض بالصناعات المصرية بصفة عامة.

- تقوم الهيئة القومية للتصنيع بإعداد الدراسات الفنية للمشاريع الصغرى، حيث يبلغ عدد المشاريع الصغرى والمتوسطة المسجلة لديها (19000) مشروعاً، وتوفر حوالي (20000) فرصة عمل وبتكاليف استثمارية حوالي (2) مليار جنيه مصري.

- في عام (1991) تم إنشاء (الصندوق الاجتماعي للتنمية)، والذي يعتبر نقطة البداية في مصر للاهتمام بالمشاريع الصغرى والمتوسطة.

ومن البرامج التي يتبعها الصندوق لدعم المشروعات الصغرى والمتوسطة وتميئتها هي: برنامج حاضنات الأعمال، والحاضنات الصناعية، وبرنامج مركز تنمية الأعمال الصغيرة، برنامج مراكز التقنية النوعية في مجالات اقتصادية متنوعة، وبرنامج تنمية الصناعات المغذية لتوفير المعلومات الفنية والاقتصادية الصحيحة، وبرنامج تنمية حقوق الامتياز التجاري.

- إنشاء جهاز لتنمية المشاريع الصغرى في عام (1999)، وله فروع في جميع المحافظات، والهدف منه هو تنمية المشاريع القائمة فعليا، وإنشاء مشاريع جديدة، وذلك عن طريق إعداد دراسات الجدوى وتقديم قروض بأسعار تشجيعية.

- في عام (1995) تم إنشاء (الجمعية المصرية لحاضنات أعمال المشروعات الصغرى)، بدعم من صندوق التنمية الاجتماعية، حيث يتم إنشاء حاضنات الأعمال بالتعاون بين الصندوق الاجتماعي للتنمية والجمعية المصرية لحاضنات الأعمال، وذلك في المناطق التي تتوفر فيها البنية التحتية الأساسية، ومراكز تقديم الخدمات، مثل: الجامعات.

- إنشاء شركة لضمان مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة وبمساهمة (9) مصارف مصرية وشركة تأمين، وذلك بهدف تشجيع الجهات الممولة على إقراض المشروعات الصغيرة، هذا وتقوم الشركة بتغطية (50%) من قيمة التمويل المطلوب، وتتقاضى (1%) من رصيد القرض أو التسهيل لتغطية المصروفات الإدارية.

- في عام (2004) تم إصدار قانون رقم (141) والمسمى بـ(قانون تنمية المنشآت الصغيرة)، والذي يعتبر الإطار القانوني المنظم لتلك المشروعات، ومن المزايا التي منحها هذا القانون:

* تخصيص (10%) من الأراضي الشاغرة والمتاحة للاستثمار للمشروعات الصغيرة وبيعها بسعر التكلفة.

* إلزام الوزارات والهيئات ووحدات الإدارة المحلية بشراء (10%) من مستلزماتها من المشروعات الصغيرة.

* يسدد صاحب المشروع الصغير مبلغ (500) جنيه، وصاحب المشروع متناهي الصغر مبلغ (200) جنيه كحد أقصى تحت حساب الرسوم، ومقابل الخدمات التي تقدم من كافة الجهات الحكومية.

- إنشاء بورصة النيل للمشروعات الصغرى والمتوسطة بهدف تمكينها من الحصول على التمويل اللازم، وذلك عن طريق إصدار الأسهم والسندات.

3-1-4 تقييم التجربة المصرية:

من خلال عرض التجربة المصرية يتضح وجود عدد من المؤسسات الداعمة للمشروعات الصغرى والمتوسطة، وهي: الصندوق الاجتماعي للتنمية، الهيئة القومية للتصنيع، جهاز تنمية المشروعات

الصغرى، الجمعية المصرية لحاضنات الأعمال، شركة تأمين مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغرى والمتوسطة، وبورصة النيل؛ غير أن الدور الأكبر في مجال تنمية تلك المشروعات يقوم به الصندوق الاجتماعي للتنمية، حيث يمول ويقدم الدعم الفني لأغلب جمعيات تمويل المشروعات الصغرى ومتناهية الصغر، كما يساهم الصندوق في رأس مال العديد من الشركات المتخصصة في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة.

أما فيما يتعلق بدور القطاع المصرفي وخاصة المصارف الخاصة فلا يزال عازفاً عن تقديم التمويل للمشروعات الصغرى، وهذا العزوف راجع إلى مجموعة من الأسباب، من بينها: عدم توفر البنية الأساسية وشبكة الفروع الواسعة الملائمة لطبيعة هذا النشاط، وعدم توفر الموارد البشرية، وضعف المعرفة بكيفية تقديم التمويل لتلك المشروعات، بالإضافة إلى توقع المصارف لنسبة مخاطر عالية في التعامل مع المشروعات الصغرى.

هذا وتعتبر أيضاً الهيئات الدولية، مثل: الوكالة الأمريكية والكندية للتنمية من الجهات الداعمة لتنمية ودعم المشروعات الصغرى والمتوسطة في مصر (الهيئة العامة للرقابة المالية، 2010).

ومن النتائج الإيجابية التي حققتها التجربة المصرية في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة هي ما توصلت إليه نتائج الدراسة التي قامت بها (مؤسسة بلانت فينانس، 2008)، والتي أوضحت أن التمويل الممنوح للمشاريع متناهية الصغر له أثر إيجابي على نموها، بالرغم من أن (38%) من عينة الدراسة اعتمدوا على التمويل متناهي الصغر في تمويل مشروعاتهم وباقي أفراد العينة اعتمدوا على التمويل الذاتي (المدخرات).

كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن الأشخاص الذين تحصلوا على التمويل من مؤسسات التمويل متناهي الصغر حققوا أرباحاً شهرية تزيد في المتوسط عن (25%)، الأمر الذي ترتب عليه تحسن مستوى المعيشة، من حيث ارتفاع مستوى الإنفاق على الأسرة، وتعليم الأبناء، ومستوى الرعاية الصحية، بالإضافة إلى ذلك فقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن برنامج التمويل متناهي الصغر ساهم إلى حد كبير في خلق مشروعات جديدة وتوسيع القائم منها، كما تعتبر تلك المشروعات مصدراً من مصادر اكتساب الخبرات والمهارات، أي تعتبر بمثابة مراكز للتدريب.

ومن النتائج الإيجابية الأخرى التي حققتها التجربة المصرية هو إصدار قانون خاص بتنمية المشروعات الصغرى والمتوسطة، ولائحته التنفيذية لتنظيم تلك المشروعات ومنحه مجموعة من المزايا، وهي: تخصيص أراضي للمشروعات الصغرى والمتوسطة، وإلزام الجهات الحكومية بشراء جزء من مستلزماتها من المشروعات الصغرى، إلا أنه لم يشتمل على أي مزايا تأمينية أو ضريبية للمشروعات الصغرى.

هذا وترتب على كل النتائج الإيجابية التي حققتها التجربة المصرية بأن أصبحت المشروعات الصغرى والمتوسطة تشكل ما نسبته (98%) من إجمالي عدد المنشآت الصناعية، والتي تساهم بما نسبته

(59%) من الناتج الصناعي، ونسبة استثماراتها تشكل (39%) من إجمالي حجم استثمارات القطاع الصناعي، كما بلغت نسبة مساهمتها في هيكل العمالة والأجور في القطاع الصناعي (47%) و(36%) على التوالي (الاسرج، 2006).

وبالرغم من النتائج الإيجابية التي حققتها التجربة المصرية في مجال دعم وتنمية المشروعات الصغرى والمتوسطة؛ إلا أنها ما زالت تواجه عددا من المشاكل والصعوبات التي تحد من قدراتها على المساهمة بشكل فاعل في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتتمثل تلك المشاكل والصعوبات في (الاسرج، 2006)، (عنبه، 2013):

* عدم وجود تعريف رسمي موحد للمشروعات الصغرى والمتوسطة؛ مما أدى إلى ظهور العديد من المشاكل الإدارية والمالية لدى الأجهزة والوزارات المختلفة التي تعني بشؤونها.

* تعدد الجهات المشرفة على المشروعات الصغرى والمتوسطة، وعدم وجود تنسيق بينها أدى إلى عدم تطور هذا القطاع بشكل ملموس.

* تعقيد الإجراءات الحكومية والإدارية فيما يتعلق بالحصول على الموافقات لإنشاء مشروع جديد.

* نقص الدعم الفني والتدريبي والتكنولوجي وانخفاض جودة المنتجات.

* نقص خدمات البحوث والتطوير والاستشارات الفنية.

* نقص التمويل وصعوبة الحصول عليه من القنوات الرسمية، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليفه.

* عدم ملاءمة المعايير والشروط المتبعة في إقراض المشروعات الصغرى، وارتفاع مخاطر إقراضها.

* صعوبة تسويق المنتجات والخدمات ودخول السوق.

* ارتفاع سعر الضريبة.

* عدم توافر الأراضي بأسعار معقولة، وفي أماكن مناسبة.

* غياب الفكر المنظمي بين الشباب؛ نتيجة لسيادة الفكر الوظيفي الحكومي، والذي يفضل الشباب من خلاله الوظيفة مضمونة العائد عن العمل ذي المخاطر.

3-2 التجربة الجزائرية:

3-2-1 الدوافع:

تعتبر الجزائر واحدة من الدول النامية والتي يعتمد اقتصادها بشكل أساسي على النفط، وإدراكا منها بنفاذ ذلك المورد الطبيعي اتخذت الجزائر جملة من السياسات والإجراءات العملية، التي تهدف إلى تنويع مصادر الدخل غير النفط، وتوسيع القاعدة الاقتصادية، حيث كان من ضمن تلك السياسات والإجراءات الاهتمام بتطوير وتنمية المشروعات الصغرى والمتوسطة (غياط و بوقوم، 2008).

3-2-2 التعريف:

المشروعات الصغرى والمتوسطة في الجزائر تصنف إلى ثلاثة أنواع، وهي: مشاريع متناهية في الصغر، ومشاريع صغيرة، ومشاريع متوسطة.

يعرف المشروع متناهي الصغر بأنه: المشروع الذي يعمل به من (1) إلى (9) أشخاص، ولا يتعدى مجموع إيراداته الإجمالية (20) مليون د.ج، ولا تتجاوز أرباحه الصافية (10) مليون د.ج. والمشروع الصغير هو المشروع الذي يوظف من (10) إلى (49) شخص، ويزيد إجمالي إيراداته السنوية عن (200) مليون د.ج، وصافي أرباحه السنوية لا يتجاوز (100) مليون د.ج. ويعرف المشروع المتوسط بأنه المشروع الذي يعمل به من (50) إلى (250) عاملا، وتتراوح إيراداته السنوية ما بين (200) مليون إلى ملياري د.ج، وصافي أرباحه السنوية ما بين (100) و(500) مليون د.ج (ناصر و محسن، 2011).

3-2-3 الخطط والسياسات:

فيما يلي نذكر الخطوات والإجراءات العملية التي اتخذتها الجزائر لدعم وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة(عبدالخالق، 2006)، (غياط و بوقموم، 2008):

- إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والتي تقدم الدعم الفني والمالي والاستشاري لأصحاب المشاريع الصغرى والمتوسطة.

- إنشاء وكالة دعم وترقية الاستثمارات، وتهدف الوكالة إلى تقييم المشاريع الاستثمارية واتخاذ قرارات بقبول أو رفض تلك المشاريع، بالإضافة إلى المساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب، وإلغاء التمييز بين القطاع العام والخاص، وإنشاء شبك موحد على هيئة وكالة وطنية لتطوير الاستثمار تقوم بإصدار التراخيص، وتضم كل الهيئات التي لها علاقة بالاستثمار.

- إصدار قانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

- إنشاء صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة، حيث يقوم بضمان القروض التي تمنحها المصارف التجارية والمؤسسات المالية الأخرى إلى المشروعات الصغرى والمتوسطة، فالصندوق يضمن (85%) من قيمة القرض وفوائده للمصارف والمؤسسات المالية المشتركة فيه في حالة عدم قدرة المشروع على سداد القرض.

- إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، والتي تقوم بالإشراف على صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة وذلك، من حيث توطيد العلاقات مع المؤسسات المالية.

- إنشاء صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغرى والمتوسطة، والذي يقدم الضمانات التي تطلبها المصارف التجارية والمؤسسات المالية الأخرى من المشاريع الصغرى والمتوسطة؛ بهدف الحصول على قروض.

- إنشاء مشاتل للمؤسسات الصغرى والمتوسطة (حاضنات أعمال) التي توفر الأماكن، والمساعدات والخدمات اللازمة لإقامة المشاريع.

3-2-4 تقييم التجربة الجزائرية:

من العرض السابق للتجربة الجزائرية يتبين أن التركيز كان منصبا بدرجة كبيرة على إنشاء وكالات وهيئات حكومية تقدم الدعم والمساندة للمشروعات الصغرى والمتوسطة، وذلك في الجوانب الفنية والإدارية والمالية والاستشارات الأخرى، بالإضافة إلى إصدار قانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

أما عن النتائج المتحققة من تلك التجربة فهي زيادة عدد المشروعات الصغرى والمتوسطة، حيث زاد عدد تلك المشروعات من (26212) مشروع في سنة (1994م) إلى (312959) مشروع سنة (2004م)، أي بزيادة مقدارها (286747) مشروع خلال عقد من الزمن؛ الأمر الذي ترتب عليه زيادة عدد العاملين في تلك المشاريع، ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي حيث وصلت تلك النسبة في سنة (1999) إلى (75.4%).

وبالرغم من هذا فما زالت توجد بعض المشاكل والمعوقات التي تحد من قدرة المشروعات الصغرى والمتوسطة على تحقيق أهدافها، وتتشابه تلك المشاكل والمعوقات مع المشاكل والمعوقات التي تواجه المشروعات الصغرى والمتوسطة في مصر، وتتمثل تلك المشاكل في:

- * نقص التمويل، وخصوصا التمويل طويل الأجل.
- * عدم توافر الأراضي والعقارات اللازمة لإقامة المشروعات.
- * وطول فترة الإجراءات الإدارية والتنفيذية أو تعقيدها.
- * النقص في المعلومات والبيانات حول وضع المشروعات الصغرى والمتوسطة.
- * نقص الدعم الفني والتدريبى والتكنولوجي، غياب الثقافة المؤسسية (غياط و بوقوم، 2008).

3-3 التجربة السعودية:

3-3-1 الدوافع:

بدأ الاهتمام بالمشروعات الصغرى والمتوسطة في السعودية من قبل الدولة اعتبارا من الخطة الخمسية الرابعة (1985-1990)، وزيد في الخطتين التاليتين (1990-1995)، (1995-2000)، حيث أكدتا على أهمية تلك المشروعات في تحقيق النمو والتنمية الشاملة، وتوفير فرص عمل للشباب، وتخفيف الطلب المتزايد على الوظائف الحكومية التي تعاني أصلا من البطالة المقنعة، وإنتاج سلع وخدمات ضرورية لا تستطيع المشروعات الكبيرة إنتاجها على أسس اقتصادية، وتنويع القاعدة الاقتصادية، وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل، وتشجيع روح العمل التجاري، الأمر الذي يستلزم دعمها من خلال وضع الخطط والسياسات التي تهدف إلى توفير المساعدات المالية والاستشارية والفنية (الغرفة التجارية الصناعية بمحافظة جدة، 2002)، (مخمير و عبدالحليم، 2010) (عنبه، 2013).

3-3-2 التعريف:

تعرف المشروعات الصغرى في السعودية على أساس عدد العاملين ورأس المال، فالمشروع الصغير لا يزيد فيه عدد العاملين عن (40) عاملاً، ولا يزيد رأس ماله عن (10) مليون ر.س (الكبيسي، 2006).

3-3-3 الخطط والسياسات:

من الخطط والسياسات التي انتهجتها السعودية في مجال الاهتمام بتنمية المشروعات الصغرى والمتوسطة الآتي (الكبيسي، 2006)، (مخيمر و عبدالحليم، 2010) (عنبه، 2013):

- إنشاء وحدة بصندوق التنمية الصناعية، مهمتها إقراض المشروعات الصغيرة ومتابعتها وتقديم المشورة الفنية لها.

- تقديم بنك التنمية السعودي قروضاً متوسطة الأجل لفئة الحرفيين وخريجي معاهد ومراكز التدريب الراغبين في إقامة مشروعات صغيرة.

- تقديم قروض وإعانات حكومية للمزارعين عن طريق (البنك الزراعي العربي السعودي).

- تقديم الخدمات الاستشارية ودراسات الجدوى الاقتصادية لإنشاء مشاريع في مختلف المجالات الصناعية والزراعية والخدمية وغيرها، والتي تُعدها (الدار السعودية للخدمات الاستشارية).

- إعداد الدراسات والأبحاث الأكاديمية في مجال دعم وتنمية وتطوير دور المشروعات الصغرى، والتي تعدها مراكز البحوث والأقسام العلمية بالجامعات.

- منح قروض تصل إلى (50%) تقريباً من إجمالي التكاليف مع فترة سداد تتراوح ما بين (5) إلى (10) سنوات، مقابل رسوم إدارية قيمتها (2.5%) من قيمة القرض.

- منح إعفاءات ضريبية، وتوفير أراضٍ لإقامة المشاريع الصغرى مقابل إيجار رمزي، وكذلك الكهرباء والمياه بأسعار مدعومة.

- تفضيل المنتج المحلي على الأجنبي بالنسبة للمشتريات الحكومية، وتقييد الواردات عن طريق تحديد الكميات المستوردة ورفع الرسوم الجمركية.

- توفير التدريب المجاني للمبادرين وأصحاب المشروعات الصغرى.

3-3-4 تقييم التجربة السعودية:

من خلال عرض التجربة السعودية يلاحظ بأن سياسات الدولة في مجال دعم وتطوير المشروعات الصغرى اقتصرت فقط على توفير بعض المزايا، ولم يتم إصدار قوانين أو إنشاء هيئات ومؤسسات تتولى الاهتمام بتلك المشاريع، مثل: إيجاد إطار قانوني ينظم عمل تلك المشاريع، وهيئات حكومية تشرف على المشاريع الصغرى والمتوسطة، ومؤسسات مالية متخصصة في تمويلها، وحاضنات أعمال وصندوق ضمان مخاطر الإقراض لتلك المشروعات.

ومن المشاكل الأخرى التي تواجه المشروعات الصغرى والمتوسطة في السعودية نقص الخبرة لدى أصحاب تلك المشروعات في المجالات الإدارية والتمويلية والتسويقية والمعلوماتية والفنية، ودراسات

الجدوى الاقتصادية (الغرفة التجارية الصناعية بمحافظة جدة، 2002)، (مخمير و عبدالحليم، 2010) (عنبه، 2013).

3-4 تجربة كوريا الجنوبية:

3-4-1 الدوافع:

تعتبر (كوريا الجنوبية) من الدول المتحولة اقتصاديا، ففي السابق كانت تصنف ضمن الدول النامية واقتصادها يعتمد على إنتاج سلعة زراعية واحدة وهي الأرز، وتعاني من نقص الموارد الطبيعية والاقتصادية ومشاكل الفقر والبطالة والتخلف التي خلفتها الحرب الكورية في الخمسينات؛ إلا أنها فيما بعد أصبحت تصنف ضمن الدول المتقدمة، وهذا راجع إلى تطبيقها لمجموعة من الخطط والسياسات والبرامج الاقتصادية، والتي كان هدفها الأساسي هو الإصلاح الاقتصادي والتنمية الاقتصادية المستدامة، حيث كانت تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة من ضمن تلك الخطط والسياسات والبرامج التي انتهجتها حكومة (كوريا الجنوبية) منذ فترة الستينيات من القرن الماضي وإلى الوقت الحاضر (Sung-Youn، 2011).

3-4-2 التعريف:

يختلف تعريف المشروعات الصغرى والمتوسطة في كوريا الجنوبية والذي يعتمد على معيار عدد العاملين ورأس المال والإيرادات باختلاف نوع القطاع الذي تنتمي إليه تلك المشروعات. ففي قطاعات الإنتاج، والنقل، والمعادن، والبناء، والتجزئة، والفنادق تعرف المشروعات الصغرى والمتوسطة بأنها المشروعات التي توظف أقل من (300) عامل، ورأس المال للمشروعات الإنتاجية لا يزيد عن (8) بليون ايون، والنقل والمعادن والبناء لا يزيد عن (3) بليون ايون، والتجزئة والفنادق لا يزيد عن (30) بليون ايون. أما بالنسبة لقطاعات الصيد، وصناعة الأفلام والإنتاج السينمائي، والصحة تعرف المشروعات الصغرى و المتوسطة بأنها: المشروعات التي توظف أقل من (200) عامل ولا يزيد رأس مالها عن (20) بليون ايون. وفي قطاع تجارة الجملة والخدمات تعرف المشروعات الصغرى والمتوسطة بأنها: المشروعات التي توظف أقل من (100) عامل، و رأسمالها لا يتعدى (10) بليون ايون (Sung-Youn, 2011).

3-4-3 الخطط والسياسات:

من الخطوات التي اعتمدت عليها تجربة (كوريا الجنوبية) في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة (Sung-Youn، 2011) (الصوص، 2010) ما يلي:

- إنشاء مصرف متخصص لتمويل الصناعات الصغرى والمتوسطة.
- إنشاء هيئة تشجيع الصناعات الصغرى والمتوسطة.
- إصدار قانون التعاقد من الباطن لتشجيع المشروعات الصغرى والمتوسطة.

- إصدار قانون يلزم الحكومة والمؤسسات العامة على شراء جزء من مستلزماتها من المشاريع الصغرى والمتوسطة؛ وذلك كتشجيع لها.
 - تقديم الحوافز والتسهيلات اللازمة لأفضل (1000) مشروع واعد، وذلك كخطة ضمن برنامج الدعم المخصص للمشاريع الصغرى والمتوسطة.
 - إنشاء مراكز وكالة كوريا للتجارة والاستثمار؛ بهدف تشجيع صادرات المشروعات الصغرى والمتوسطة.
 - توفير التمويل للمشاريع التي تعتمد على تطوير التكنولوجيا.
 - إنشاء صندوق لضمان مخاطر إقراض المشاريع الصغرى والمتوسطة.
 - منح إعفاء ضريبي للمشاريع التي تم إنشاؤها حديثاً، وتخفيض ضريبة الدخل بنسبة (50%) في السنة الأولى، وتستمر لمدة (5) سنوات.
- 3-4-4 تقييم التجربة الكورية:

من خلال العرض لتجربة (كوريا الجنوبية) يتبين بأنها ارتكزت على مجموعة من الخطوات والتي يمكن تصنيفها في ثلاث مجموعات، وهي:

الأولى: إنشاء مؤسسات وهيئات تدعم المشروعات الصغرى والمتوسطة في مجالات: التمويل، الإنتاج، التسويق، التدريب، دعم الابتكار والتجديد.

الثانية: إصدار القوانين والتشريعات التي تشجع وتنظم عمل تلك المشاريع.

الثالثة: تقديم مجموعة من التسهيلات والحوافز.

من النتائج التي حققتها خطط التنمية الاقتصادية في (كوريا الجنوبية) والمعتمدة على سياسات دعم المشروعات الصغرى والمتوسطة هي: تحقيق الاقتصاد الكوري معدل نمو يتراوح ما بين (7%) إلى (8%) سنوياً، والانضمام إلى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في عام (1996).

في الستينات من القرن الماضي ساهمت المشروعات الصغرى والمتوسطة في زيادة الإنتاج وخلق فرص عمل، بالإضافة إلى زيادة حجم الصادرات.

وفي السبعينات ساهمت مع الشركات الكبرى في تحقيق التنمية الاقتصادية.

وفي فترة الثمانينات وحتى منتصف التسعينيات ساهمت في تحسن هيكل الصناعة والقدرة على التكيف مع التطورات التكنولوجية.

في أواخر التسعينات إلى الوقت الحاضر تعتبر (كوريا الجنوبية) الرائدة في مجال الابتكار والتجديد، وأسست شبكة الضمان والسلامة الاجتماعية (الضمان الاجتماعي) (Sung-Youn، 2011).

4- الخلاصة:

بعد استعراض تجربة كل دولة في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة بشكل مستقل يمكننا الآن عرض القواسم المشتركة فيما بينها وذلك من حيث الدوافع، التعريف، الخطط

والسياسات، النتائج، المشاكل التي تواجهه، وإمكانية الاستفادة منها لوضع إستراتيجية لتنمية وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا، وذلك على النحو التالي:

4-1 الدوافع:

يعتبر دافع خلق فرص العمل للحد من مشكلة البطالة من أكثر الدوافع أهمية لاهتمام بتنمية وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة بالنسبة للدول المتقدمة والنامية على حد سواء، بينما يأتي تأثير الوضع الاقتصادي في المرتبة الثانية بالنسبة للدول المتقدمة، أما فيما يتعلق بالدول النامية يأتي كلا من دافع تنويع مصادر الدخل، وتوسيع القاعدة الاقتصادية، استغلال الموارد والمدخرات المحلية، تحقيق التنمية المكانية في المراتب التالية بعد دافع توفير فرص العمل.

4-2 التعريف:

يعتبر معيار عدد العاملين ورأس المال من أكثر المعايير المستخدمة في تعريف المشروعات الصغرى والمتوسطة، وإن كان عدد العاملين وحجم رأس المال يختلف من دولة إلى أخرى، وذلك حسب ظروف كل دولة.

4-3 الخطط والسياسات:

النجاح الذي حققته تجارب العديد من الدول في مجال دعم وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة هو حصيلة مجموعة من الخطط والسياسات التي تبنتها تلك الدول، والتي يمكن الاسترشاد بها لوضع برنامج متكامل يدعم ويطور المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا، والمتمثلة في التالي:

- توفير إطار قانوني وتشريعي منظم لعمل المشروعات الصغرى والمتوسطة، والمتمثل في إصدار القوانين واللوائح المنظمة لها، من حيث وضع تعريف محدد يحدد ملامحها ومجالاتها، وتحديد الإجراءات والخطوات اللازمة للحصول على التراخيص، والتمويل، والتقاضي، وتوفير الحماية اللازمة لها من خلال إجراءات قانونية خاصة.
- إنشاء هيئات ومؤسسات حكومية أو غير حكومية، مهمتها الأساسية هي دعم المشروعات الصغرى والمتوسطة وتنميتها، وتذليل الصعوبات التي تواجه تلك المشروعات فيما يتعلق بالنواحي الإدارية والفنية، وإجراء دراسات الجدوى، بالإضافة إلى إقامة مناطق وتجمعات صناعية.
- إنشاء مؤسسات مالية متخصصة بتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة وبأسعار فائدة منخفضة وشروط ميسرة، والمساهمة في حل المشاكل والأزمات المالية التي تتعرض لها تلك المشروعات.
- إنشاء صناديق ضمان مخاطر الائتمان الممنوح للمشروعات الصغرى والمتوسطة؛ بهدف تشجيع المؤسسات المالية على إقراضها.
- إنشاء جهات تتولى مساعدة المشروعات الصغرى والمتوسطة على تسويق وتصدير منتجاتها، وتخصيص جزء من العقود والمشتريات الحكومية للمشروعات الصغرى والمتوسطة.

- إنشاء مراكز للتدريب والاستشارات تهتم برفع كفاءة ومهارات أصحاب المشاريع والعاملين بها، بالإضافة إلى تقديم الاستشارات الإدارية والفنية، وتوفير المعلومات والبيانات.
 - إنشاء حاضنات الأعمال، وهي عبارة عن مؤسسات تنمية تعمل على دعم المبادرين من أصحاب المشروعات الطموحة الذين لا تتوفر لديهم الموارد الكافية لإنشاء مشروعات على تأسيس هذه المشروعات، وذلك بتوفير بيئة متكاملة تقدم خدمات ودعمًا يؤديان إلى تطوير هذه المشروعات وزيادة معدلات نموها وكفاءتها الاقتصادية.
 - تقديم مجموعة من الحوافز التشجيعية، المتمثلة في تخصيص أراضٍ لإقامة المشاريع بأسعار مخفضة، بالإضافة إلى توفير البنية الأساسية لها من كهرباء ومياه واتصالات.
 - كما يتم منح المشاريع الصغرى والمتوسطة إعفاءات ضريبية على الدخل تمتد لعدة سنوات.
 - من الحوافز التشجيعية الأخرى للمشاريع الصغرى والمتوسطة هو اقتصار صناعة بعض المنتجات عليهما، وإلزام الشركات الكبرى على التعاقد مع الشركات الصغرى لتوفير أجزاء من مكونات إنتاجها.
- 4-4 النتائج.

من أهم النتائج التي حققتها تجارب الدول الأخرى في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة: زيادة عددها إلى إجمالي عدد المشاريع، وما ترتب عليه من زيادة حجم الاستثمارات وخلق فرص عمل، المساهمة في زيادة الصادرات، والنتائج المحلي الإجمالي، والاختراعات والابتكارات والتجديد، التطور التكنولوجي، واكتساب الخبرات والمهارات.

4-5 المشاكل:

من المشاكل التي تواجه المشروعات الصغرى و المتوسطة بصفة عامة سواء في الدول المتقدمة أو النامية هي صعوبة الحصول على التمويل، و ارتفاع تكاليف التشغيل، مثل: أسعار الطاقة، والمواد الخام، والإيجارات. وتختص الدول النامية بمشاكل عدم وجود إطار قانوني و تشريعي ينظمها، بالإضافة إلي عدم وجود تعريف محدد، وتعقيد الإجراءات الحكومية، وعدم توفر الحوافز التشجيعية لإقامة تلك المشروعات، و غياب التفكير الرائدي، وتفضيل العمل في القطاع العام.

المراجع

- أسامة عبدالخالق. (2006). المعوقات المادية التي تعترض تنفيذ البرامج الرائدة في مجال المنشآت الصغرى و توطئتها في الأقطار العربية. *الموارد البشرية* (1).
- أشرف غياط، و محمد بوقوم. (2008). التجربة الجزائرية في تطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية. *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية* (1).
- أشرف محمد دوابه. (2006). إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية. *مجلة البحوث الإدارية* (4).
- الغرفة التجارية الصناعية بمحافظة جدة. (2002). أساليب جديدة لتنمية و تطوير المنشآت الصغيرة و المتوسطة. *الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام 1440هـ (2020م)*.

- الهيئة العامة للرقابة المالية. (2010). *تقرير عن صناعة تمويل الاصغر في مصر*.
- بشير محمد عاشور الدرويش، المهدي الطاهر غنية، و البهلول عمر شلابي. (2005). *البحث العلمي في العلوم الإدارية و المالية الأسس و المفاهيم و المناهج (المجلد الاولي)*. طرابلس: المكتب الوطني للبحث و التطوير.
- حسين عبد المطلب الأسرج. (2010). *المشروعات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التشغيل في الدول العربية*. مجلة الباحث .
- حسين عبدالمطلب الاسرج. (2006). *مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر*. كتاب الإهرام الاقتصادي .
- سليمان ناصر، و عواطف محسن. (2011). *تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية*. الاقتصاد الإسلامي، *الواقع ورهانات المستقبل*، غرداية – الجزائر.
- سمير زهير الصوص. (2010). *بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية و تطوير المشاريع الصغيرة المتوسطة – نماذج يمكن الاحتذاء بها في فلسطين*. قفيلية: وزارة الاقتصاد الوطني.
- سوق الأوراق المالية الليبي. (بلا). *سوق المشروعات الصغرى و المتوسطة*.
- عاصم عبدالنبي أحمد البندي. (بدون). *المشروعات الصغيرة و أثرها في التنمية الاقتصادية مصر نموذجا*.
- عبد الرزاق الكبيسي. (2006). *مشكلة البطالة بين الشباب في البلاد العربية و دور الصناعات الصغيرة في معالجتها*. الموارد البشرية (1).
- عبدالعزیز جميل مخمير، و احمد عبدالفتاح عبدالحليم. (2010). *دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية*. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- علي سالم ارميص. (2006). *مدى تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية*. متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، الجزائر.
- ماهر حسن المحروق، و إيهاب مقابلة. (2006). *المشروعات الصغيرة المتوسطة أهميتها و معوقاتهما*. عمان: مركز المشروعات الصغيرة و المتوسطة.
- محمد عبدالسلام الحسيني. (2006). *دور الصناديق و مؤسسات التمويل في تنمية الموارد البشرية في مجال الصناعات الصغرى*. الموارد البشرية (1).
- مصطفى عمر التير. (1995). *مقدمة في مبادئ و أسس البحث الاجتماعي (المجلد الثالث)*. طرابلس: الجامعة المفتوحة.
- مؤسسة بلانت فينانس. (2008). *أثر التمويل متناهي الصغر في مصر دراسة مسحية*. القاهرة: مؤسسة بلانيت فينانس – مصر.
- هالة محمد لبيب عنه. (2013). *إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي*. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- Microsoft :23-1 *SME in Japan A new growth driver*. (2010) . Economist Intelligence Unit
- Small business at a Glance .www.entrepreneur.com/sbe/glance/index.html .(2013) .Entrepreneur
- European Commission. (2012). ec.europa.eu/enterprise/policies/sme/facts-figures.../performance-review/. Retrieved from Enterprise and Industry.
- Lin, C. Y.-Y. (1998). Success Factors of Small and Medium-Sized Enterprises in Taiwan: An Analysis of Cases. *Journal of Small Business Management*.
- National Small Business .*Small Business by the Numbers* .(2009) .National Small Business Association .Associatio

Nichter, S., & Goldmark, L. (2009). Small Firm Growth in Developing Countries. *World Development* (9).

http://www.colombo-plan.org/colombo-plan_sitearchives/resources/reports/ppsd/07072011_22072011/SmallAndMediumEnterprisesInKorea.a.pdf .(2011) .Oh Sung-Youn

Poutziouris, P. Z. (2009). The Views of Family Companies on Venture Capital: Empirical Evidence from the UK Small to Medium-Size Enterprising Economy. *Family Business Review* (3).

Schmemmann, M. (2008). *Enterprises by size class -overview of SMEs in the EU*. EUROPEAN COMMISSION.

[.www.chusho.meti.go.jp/sme_english/outline](http://www.chusho.meti.go.jp/sme_english/outline) .(2013) .Small and Medium sized enterprises Agency
Small and Medium sized enterprises Agency